دراسة تحليلية لتقييم مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي (2016-2021)

Liquidity Risk Assessment Analysis in Islamic Banks Abu Dhabi Islamic Bank Case Study (2016-2021)

هجيرة سديرة [1] *، قويدر عياش [2]

[1] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي – الأغواط –، h.sedira@lagh-univ.dz

[2] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي – الأغواط –، ayache16@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023-02-11 **تاريخ القبول:** 2023-04-24 **تاريخ النشر:** 2023-06-12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية خلال الفترة (2016-2021) وتم اختيار مصرف أبو ظبي الإسلامي باعتباره مؤسسة رائدة في العمل المصرفي الإسلامي. وتناولنا مفاهيم عامة عن مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، وأهم المعايير والمبادئ الصادرة عن المؤسسات الدولية حول إدارة هذه المخاطر، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية.

وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مصرف أبو ظبي الإسلامي له القدرة على التحكم في إدارة مخاطر السيولة، وهذا ما ثبتته مختلف المؤشرات خلال الفترة محل الدراسة، كما أنه يمتلك محفظة من الأوراق المالية يمكن تحويلها إلى نقد في حالة تعرضه لمخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة؛ إدارة مخاطر السيولة؛ مؤسسات دولية؛ مصرف أبو ظبي الإسلامي.

تصنيف JEL: G21؛ E59

Abstract:

This study aims at assessing the liquidity risk in Islamic banks during the period (2016-2021). Abu Dhabi Islamic Bank has been selected as the leading institution in Islamic banking. We have addressed general concepts of liquidity risks in Islamic banks, the most important standards and principles issued by international institutions on the management of these risks, as well as the challenges faced by Islamic banks.

We have reached a series of results, the most important of which is that Abu Dhabi Islamic Bank has the ability to control the management of liquidity risks. This has been demonstrated by various indicators during the period under consideration. It also has a portfolio of securities that can be converted into cash if exposed to liquidity risks.

Keywords: liquidity risk; liquidity risk management; international institutions; abu dhabi Islamic.

JEL Classification Codes : G21 ; E59

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تقوم المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف الأخرى بدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما توفره من تمويل، وأثناء قيامها بنشاطها تتعرض إلى العديد من المخاطر وفي مقدمتها مخاطر السيولة.

لذلك تعتبر إدارة السيولة من أكبر التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية، لأن أي نقص في مستوى السيولة يؤدي إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين وطالبي التمويل، الأمر الذي يؤدي بالزبائن إلى تحويل أموالهم إلى مصارف أخرى، ويمكن أن يعرض المصرف إلى الإفلاس. أما في حالة الفائض في مستوى السيولة التي تعني عدم قدرة المصرف على الاستخدام الأمثل لموارده أي تضييع فرصا استثمارية وأرباحا تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.

ولهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية والمؤسسات الدولية الإسلامية –مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية– بإصدار مجموعة من المبادئ والمعايير تلزم فيها المصارف بإدارة سيولتها، من خلال متابعة مستويات السيولة فيها والتنبؤ بالمخاطر وكيفية التقليل من آثارها، من أجل المحافظة على استقرارها ومكانتها في السوق المصرفية.

وفي دراستنا هذه حاولنا دراسة تقيم مخاطر السيولة، وكيفية إدارة هذه المخاطر في مصرف أبو ظبي الإسلامي باعتباره أحد المصارف الرائدة في العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال حساب مؤشرات السيولة خلال الفترة (2016 – 2021)، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يعاني مصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة محل الدراسة من مشاكل في السيولة، وهل يمتلك القدرة على تجاوز هذه المخاطر؟

والتي تتفرع إلى الأسئلة التالية:

– ما المقصود بمخاطر السيولة في المصارف الإسلامية؟ وما هي الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها؟

– ما مضمون المعايير والمبادئ الصادرة عن المؤسسات الدولية حول إدارة مخاطر السيولة؟

– ما هي التحديات التي تقوم بها المصارف الإسلامية لإدارة مخاطر السيولة؟

– هل مصرف أبو ظبي الإسلامي يقوم بإدارة مخاطر السيولة خلال الفترة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– تعتبر العوامل الداخلية والخارجية هي السبب الوحيد لمخاطر السيولة في المصارف الإسلامية؛

– قامت المؤسسات الدولية بإصدار معايير ومبادئ لإدارة مخاطر السيولة في المصارف؛

– يعاني مصرف أبو ظبي الإسلامي من مخاطر في السيولة خلال الفترة (2016–2021)؛

– لمصرف أبو ظبي الإسلامي القدرة على التحكم في مخاطر السيولة المصرفية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط منها:

- التطرق إلى مفاهيم حول مخاطر السيولة وأهم الأسباب المؤدية إلى حدوثها في المصارف الإسلامية وكيفية قياسها؛
- الوقوف على المبادئ والمعايير الصادرة عن المؤسسات الدولية حول إدارة مخاطر السيولة؛
- بيان تحديات المصارف الإسلامية لإدارة مخاطر السيولة؛
- محاولة معرفة كيفية إدارة مخاطر السيولة لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021).

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تناولنا لموضوع إدارة مخاطر السيولة الذي شغل اهتمام الكثير من الباحثين، والذي يعتبر تحديا بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية نظرا لخصوصية عملها، حيث يجعلها تسعى جاهدة إلى إيجاد أساليب وطرق للتخفيف من هذه المخاطر من أجل استمرارية عمل المصارف في تحقيق مختلف أهدافها.

منهج الدراسة: بناء على طبيعة الموضوع الذي يستهدف دراسة تحليلية لتقييم مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإحاطة بالموضوع وكذلك تحليل الأشكال والجداول المختلفة.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: تم اختيار مصرف أبو ظبي الإسلامي وهو مصرف إسلامي رائد نظرا لانتشاره في كثير من الدول، أما الحدود الزمانية فكانت فترة الدراسة ستة سنوات من سنة 2016 إلى غاية 2021، وتم اختيار هذه الفترة لإمكانية الحصول على التقارير السنوية لهذا المصرف.

محاور الدراسة: قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مفاهيم عامة حول مخاطر السيولة
- المحور الثاني: مساهمة المؤسسات الدولية في إدارة مخاطر السيولة
- المحور الثالث: تحليل مخاطر السيولة لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

2. مفاهيم عامة حول مخاطر السيولة

نتطرق في هذا المحور إلى مفهوم مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والعوامل المسببة لحدوثها بالإضافة إلى أهم النسب والمؤشرات المستعملة لقياسها.

1.2. تعريف مخاطر السيولة:

توجد عدة تعاريف لمخاطر السيولة نذكر منها:

- **التعريف الأول:** مخاطر السيولة هي احتمال أن يصبح المصرف خلال فترة زمنية معينة غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية، وهي تنشأ من عدم تزامن الإيرادات والنفقات. (sabri, mehmet, rob, & elena, 2020, p. 03)
- **التعريف الثاني:** تنشأ مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية عن عدم قدرة المصرف على تلبية التزاماته اتجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤثر سلبا على ربحية المصرف الإسلامي، وخاصة عند تعذر تسييل أصوله بتكلفة مقبولة. (بوعبدلي و طبي ، 2015، صفحة 110)

– **التعريف الثالث:** عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية مخاطر السيولة أنها الخسارة غير المحتملة للمصارف الإسلامية الناشئة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسارة غير مقبولة. (mohd ariffin , 2012, p. 78)

من التعاريف السابقة يمكن تعريف مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية أنها عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في وقتها المحدد، وذلك بسبب الزيادة في الطلب المفاجئ للسحب، مما ينتج عنها نقص السيولة التي تؤثر على سمعة المصرف وربحيته ويمكن أن تؤدي به إلى الإفلاس.

وقد يواجه المصرف حالتين في هذا الصدد: (بونيهي ، 2016، الصفحات 2018 – 2019)

– **الحالة الأولى:** تسمى بمخاطر السيولة الفورية، وهي تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بسبب طلبات السحب الهائلة وغير المتوقعة لأموال المودعين أو مؤسسات الائتمان الأخرى.

– **الحالة الثانية:** تسمى بمخاطر التحويل، وفي هذه الحالة فإن المصرف يواجه صعوبات في تحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف قد يفقد فرصا مهمة في السوق بسبب عدم توفره على السيولة، كما قد يفقد سمعته إذا تكرر عجزه عن تلبية سحوبات المودعين.

2.2. أسباب مخاطر السيولة: توجد مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية سبب في مخاطر السيولة يمكن توضيحها في الجدول الموالي.

الجدول 1: العوامل الداخلية والخارجية المسببة لمخاطر السيولة

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
– عرض مرتفع لبنود خارج الميزانية؛ – الاعتماد بشكل كبير على ودائع المؤسسات قصيرة الأجل؛ – زيادة سريعة للأصول تفوق الخصوم؛ – التركيز على الودائع قصيرة الأجل؛ – تخصيص أقل لوسائل السيولة الحكومية؛ – عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويلة الأجل.	– أسواق مالية ذات حساسية عالية؛ – أزمات اقتصادية مفاجئة؛ – أداء اقتصادي منخفض؛ – انخفاض الثقة في القطاع المصرفي؛ – العوامل غير الاقتصادية (الاضطرابات السياسية...)؛ – الحاجة المفاجئة للنقود لتمويل المشاريع؛ – احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية.

المصدر: (شرون ، 2014، صفحة 146)

وتكون مخاطر السـيولة في المصـارف الإسـلامية أكثر وذلك لعدة أسـباب تتمثل في: (شـرون و شعبوني ، محددات مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري (2002 – 2015)، 2018، الصفحات 14 – 15)

– التواجد المحدود للسوق النقدي وسوق بين المصارف يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يضاعف من مخاطر السيولة؛

– ضآلة الأسواق الثانوية يعتبر أيضا مصدر لمخاطر السيولة حيث أن الوسائل المالية الممكن تداولها في السوق الثانوية محدودة مثل: السندات التعاقدية التي تستعمل في المصارف التجارية؛

– ضعف المتعاملين بالأوراق المالية لأن الشريعة تفرض بعض القيود على الأوراق المالية وذلك بجعلها مرتبطة بأصل حقيقي؛

– عدم تدخل البنك المركزي كملجأ أخير لأنه يتعامل بالفائدة؛

– كما أن التعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة يجعل المصارف الإسلامية معرضة للمخاطر، ويرجع السبب إلى:

- إدارة الصيغ التمويلية التي تخضع لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة أكثر تعقيدا من صيغ التمويل في المصارف التجارية، حيث تتضمن تحديد معدلات اقتسام الربح والخسارة في المشاريع الاستثمارية لقطاعات مختلفة؛
- المراجعة الداخلية للمشاريع الممولة لضمان الشفافية؛
- نقص وسائل الحيطة من المخاطر، تحريم الربا والغرر يعني أن عدد كبير من وسائل التحوط من المخاطر التي تعتمد على الوسائل التقليدية غير متوفرة في المصارف الإسلامية؛
- إن المصارف الإسلامية ملزمة بالاحتفاظ بجزء كبير من أصولها كاحتياطات في البنوك المركزية وهو ما يؤثر على ربحيتها وتنافسيتها ويجعلها أكثر عرضة للمخاطر؛

– تحريم بيع الديون التي تعتمد على الفائدة في وقت الحاجة، إضافة إلى غياب سوق نقدي بين المصارف فعال يقيد خيارات المصارف الإسلامية لإدارة وضعيات السيولة بصورة فعالة، كما يرفع من متطلبات كفاية رأس المال واحتياجات السيولة.

3.2. أنواع مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية: تنقسم مخاطر السيولة إلى قسمين رئيسين هما: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، 2012 ، صفحة 10)

– **مخاطر سيولة التمويل:** وهي مخاطر تتعلق بعدم تمكن المؤسسات المالية من الوفاء بصورة كافية بالتدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بدون تأثير في العمليات اليومية أو الوضع المالي للمؤسسات المالية، ويمكن أن تواجه المصارف مخاطر في سيولة التمويل بسبب عمليات السحب أو التحويلات غير المتوقعة لأموال أصحاب الودائع الاستثمارية لأسباب متعددة، مثل انخفاض مستوى الثقة أو المخاطرة التجارية المنقولة أو مخاطرة عدم الالتزام بأحكام الشريعة أو مخاطر السمعة.

- **مخاطر سيولة السوق:** هي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة المؤسسات المالية على بيع الأصول المالية بسهولة دون الحاجة إلى وقت طويل وبأقل تكلفة ودون التأثير الكبير على الأسعار، بسبب خلل في السوق أو عدم كفاءة السوق، وتظهر غالبا هذه المخاطرة في جانب الأصول (الموجودات) في ميزانية المصارف، حيث يمكن أن تواجه المصارف الضغوط بسبب الهبوط في قيمة الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة وعدم كفاءة الأسواق المالية.

4.2. مؤشرات قياس مخاطر السيولة: إن مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف متعددة نذكر منها ما يلي:

- **نسبة إجمالي النقد والأرصدة النقدية لدى المصارف إلى إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية):** تعد هذه النسبة واحد من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطر على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة ويتم حسابها وفق المعادلة التالية: (سلام عبد الرضا ، كاضم عيال ، و حميد ناصر ، 2018، صفحة 385)

نسبة التغطية النقدية = إجمالي النقد والأرصدة النقدية لدى المصارف / إجمالي الأصول

- **نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول:** يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات (أي تحويل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى سيولة في فترة قصيرة ليواجه بها المصرف التزاماته في آجالها المحددة) وتحسب كما يلي: (فروحات ، زرقون ، و بن ساحة ، 2018، صفحة 523)

نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول= النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول

- **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف):** يشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سبولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة ويتم حسابها كالآتي: (رشيد عبد الستار ، 2012، صفحة 126)

نسبة التوظيف= إجمالي القروض / إجمالي الودائع

- **نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع (نسبة السيولة القانونية):** يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الأصول المتداولة التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى ويتم حسابها كما يلي: (قايدي و بن خزناجي ، 2016، صفحة 83)

نسبة السيولة القانونية= الأصول المتداولة / إجمالي الودائع

- **نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية:** تشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه المطلوبات الجارية (الودائع الجارية) للمصرف ويتم حسابها كما في المعادلة التالية: (لباز و بخاري ، 2020، صفحة 230)

نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية= الأصول المتداولة / الودائع الجارية

3. مساهمة المؤسسات الدولية في إدارة مخاطر السيولة

نحاول في هذا المحور تحديد الهدف من إدارة مخاطر السيولة ثم الإشارة إلى أهم المبادئ والإرشادات التي أصدرتها المؤسسات الدولية متمثلة في لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول إدارة مخاطر السيولة في المصارف.

1.3. أهداف إدارة مخاطر السيولة: تهدف إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية إلى: (rouzi & ferrari, 2022, p. 07)

- التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مما يضمن ملاءة المصرف؛
- تنسيق اصدار الصكوك لتمويل قصير، متوسط وطويل الأجل؛
- تحسين تكاليف إعادة التمويل وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية في المصرف.

2.3. توصيات لجنة بازل الثانية والثالثة حول إدارة مخاطر السيولة: في سبتمبر 2008 أصدرت لجنة بازل نشرة بعنوان عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها، تضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساسا لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة تتمثل في: (محمد حمد ، 2017، صفحة 408)

- على إدارة المصرف أن توفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- على المصرف مراقبة ومتابعة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو بعين الاعتبار القيود الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة؛
- على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو خلال الأزمات؛
- على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليه؛
- على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الانكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به؛
- على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات؛

– على المصـــرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية الســـيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضـد مخاطر السـيولة في حالة سـيناريوهات الظروف الضـاغطة التي تشـمل فقدان المصـادر غير المضمونة للسيولة.

وفي سـنة 2010 جاءت لجنة بازل باقتراحات جديدة لتحسـين السـيولة في المصـارف بإصـدار نسبتين هما: (عياش ، 2013، صفحة 456)

نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما نسبة صافي التمويل المستقر فهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للمصارف مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

3.3. مســـاهمة مجلس الخدمات المالية الإســـلامية في إدارة مخاطر الســـيولة: رغم محدودية تأثر المؤسـسـات المالية الإسـلامية بتبعات نقص السـيولة عقب الأزمة المالية العالمية 2008، إلا أن توجه الهيئات الدولية إلى الاهتمام بمخاطر الســـيولة وإدخال تعديلات جوهرية عليها في اتفاقية بازل الثالثة، جعل المجلس يكون فرقة عمل لتطوير مجموعة من المبادئ الإرشادية حول إدارة مخاطر السيولة. جاءت هذه الوثيقة بـــ 23 مبدأ إرشاديا (بوحيضر ، 2020، صفحة 244)، وتركز هذه المبادئ الإرشادية على الأمور التالية: (أحمد سفيان ، 2015 ، الصفحات 98 – 99)

– أهمية إيجاد البنية التحتية الملائمة لإدارة السـيولة للمؤسـسـات المالية الإسـلامية، مثل قوانين الأعمال وأسواق رأس المال وكفاية الإجراءات ووجود الأسواق النقدية التي تتوافق مع الأحكام الشرعية؛

– حســـن ضـــوابط الإدارة ودور الإدارة العليا ودور مجلس الإدارة في تحديد مخاطر الســـيولة التي يتم مواجهتها؛

– المبادئ التي تتعلق بالسلطات الإشرافية في كل الدول، وهذا يشمل على مسؤولية الإشراف على مخاطر السـيولة بتقييم منتظم لوضـع السـيولة، وتجميع المعلومات الكافية عن حالات الأسـواق، وخطط طوارئ السلطات الإشرافية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

4.3. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاصة بالسيولة:

أصـدرت هيئة المحاسـبة والمراجعة للمؤسـسـات المالية الإسـلامية المعايير الخاصـة بشـأن السـيولة وتحصـيلها وتوظيفها في سـنة 2012 وهو المعيار الشـرعي رقم 44 وقد اهتم بما يلي: (أحمد سـفيان ، 2015 ، الصفحات 99 – 101)

– تحصيل السيولة بالإقراض بفائدة وتوظيفها محرم شرعا سواء كان مباشرا أم بالسحب على المكشوف، أو بالتسـهيلات بفائدة أو بعمولة، ويجب عند دعم الجهات الرقابية الإشـرافية للمؤسـسـات بالسـيولة أن يتم بالصيغ المباحة شرعا مثل المضاربة والوكالة بالاستثمار للحصول على السيولة.

– الصيغ المشروعة لتحصيل السيولة هي:

- السلم؛
- الاستصناع؛
- بيع أصول ثم استئجارها؛
- تمويل رأس مال العامل لتوسيع نشاط المؤسسة؛
- إصدار الصكوك الاستثمارية لتوسيع نشاط المؤسسة؛
- التورق؛
- القرض بدون فائدة.

– أشار المعيار إلى وجوب أن يقتصر توظيف السيولة على الصيغ المشروعة ومنها:

- شراء السلع وبيعها بالأجل مساومة أو مرابحة أو حالة مؤجلة؛
- الإجارة أو الإجارة المنتهية بالتمليك لأعيان (إجارة الأشياء) أو الإجارة للخدمات (إجارة الأشخاص) أو الإجارة الموصوفة في الذمة في الأعيان والخدمات؛
- السلم بشراء سلع على أساس السلم ثم بيعها مباشرة بعد قبضها حقيقة أو حكما أو بتوكيل البائع بعقد منفصل ببيعها لعملائه؛
- الاستصناع والاستصناع الموازي بتملك المؤسسة مصنوعات أو مشروعات بعقد شراء بالاستصناع بثمن حال وتمليكها بثمن آجل بعقد بيع بالاستصناع دون ربط بين العقدين أو توكيل الصانع بعقد منفصل لبيع المصنوع لعملائه؛
- المشاركة والمضاربة بصفة المؤسسة رب المال؛
- الوكالة بالاستثمار بصفة المؤسسة موكلا لمؤسسة أخرى أو للمتعاملين معها؛
- الاكتتاب بشراء الأسهم المقبولة شرعا أو شراء صكوك الاستثمار أو وحدات الصناديق الاستثمارية؛
- المتاجرة بالسلع الدولية في الأسواق المالية بالضوابط الشرعية.

5.3. تحديات إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية: توجد تحديات في المصارف الإسلامية من جانب الأصول وأخرى من جانب الخصوم تتمثل فيما يلي: (شاكر ، 2020، الصفحات 278 – 279)

1.5.3. تحديات إدارة مخاطر السيولة في جانب الخصوم: من أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة في جانب الخصوم ما يلي:

– التحدي الأول: الذي يواجه إدارة مخاطر السيولة في جانب الخصوم يتمثل في خصائص الودائع في المصارف الإسلامية، حيث سيتم التركيز على خصائص الوديعة الاستثمارية، حيث أن العائد على هذه الودائع متغير غير مؤكد حصوله، في حين أن المودعين يفضلون أن يكون هذا العائد موجبا ومستمرا، وكي تستطيع المصارف الإسلامية تقديم عائد مجزي ومستمر على هذه الودائع وجب عليها أن توظف

هذه الأموال بشكل مثالي، ولكن لا تستطيع المصارف الإسلامية في كل الأحوال تحقيق أرباح، وبالتالي لا يكون هناك عائد موجب على هذه العوائد؛

– التحدي الثاني: يأتي من عدم رغبة المودعين على تحمل خسائر على ودائعهم، هنا يجب على المصارف الإسلامية تغطية هذه الخسائر من خلال استعمال احتياطي يعرف باسم احتياطي مخاطر الاستثمار؛

– التحدي الثالث: له علاقة بالتحدي الأول، حيث للاستمرار في دفع عوائد على الودائع الاستثمارية، تقوم المصارف الإسلامية باحتجاز مبلغ من الأرباح تحت احتياطي يسمى احتياطي تكافؤ أو تسوية الأرباح، في الواقع هذا النوع من الاحتياطات ليس ضروري في حالة ما إذا فهم المودعون خصائص الاستثمار في المصارف الإسلامية أي المشاركة في الربح والخسارة؛

– التحدي الرابع: يتمثل في الاعتماد على الودائع قصيرة الأجل بشكل كبير؛

– التحدي الخامس: يتمثل في محدودية أنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

2.5.3. تحديات إدارة مخاطر السيولة في جانب الأصول: في جانب الأصول، من بين أهم التحديات التي تواجهها المصارف في إدارة مخاطر السيولة هي:

– التحدي الأول: ينبغي على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بنوعين من الاحتياطات، احتياطي يوضع عند البنك المركزي والذي يعتبر كضمان للودائع، واحتياطي ثاني وهو الاحتياطي القانوني والذي يوضع في خزينة المصرف للوفاء بالمتطلبات اليومية على السيولة، ويكمن التحدي هنا في مدى إمكانية المصرف الإسلامي توظيف الاحتياطي القانوني، الذي يعتبر بمثابة أموال راكدة لا تدر أي عائد، وحتى يستطيع المصرف توظيف هذا الاحتياطي يجب أن يقوم بتوقعات جيدة حول الطلب على السيولة، أو من خلال قيام المصرف باتصالات ثنائية مع المودعين المهمين ذوي المبالغ المالية الكبيرة لمعرفة جدول سحوباتهم؛

– التحدي الثاني: هو أن المصارف الإسلامية تفضل التوسع في التمويل قصير الأجل القائم على المديونية، بدل التوسع في التمويل طويل الأجل القائم على الملكية، وكل هذا يسبب تعقيدات في معرفة حالات الطلب على السيولة؛

– التحدي الثالث: يكمن في عجز العملاء عن السداد خاصة في العقود التجارية، حيث لا يمكن للمصرف تحميل العميل أي فوائد ربوية أو غرامات إذا كان سبب العجز عن السداد ظروف عادية ليس فيها أي إهمال أو تقصير من العميل؛

– التحدي الرابع: على المصارف الإسلامية أن تنوع محفظتها المالية، ولكن هذا ليس سهلا، خاصة وأن الأسواق المالية الإسلامية والصناعة المصرفية الإسلامية أقل تطورا؛

- التحدي الخامس: يتمثل في شح الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل القابلة للتسييل، وعجز الأدوات المالية الإسلامية وعدم نضج الأسواق المالية الإسلامية، كل هذا يحد من مقدرة المصرف على إدارة سيولته بشكل مثالي.

4. تحليل مخاطر السيولة لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

1.4. نبذة عن مصرف أبو ظبي الإسلامي: تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي في 20 ماي 1997، كشركة مساهمة عامة، بدأ المصرف عملياته التجارية في 11 نوفمبر 1998، وافتتح رسميا في 18 أفريل 1999، تتمثل رسالة المصرف في تقديم حلول مالية إسلامية للعالم أجمع، وتكمن رغبته في أن يكون مجموعة مالية إسلامية رائدة في العالم، ويفخر مصرف أبو ظبي الإسلامي بقيمه التي تعكس التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية واعتبارها المنهج الذي يجب اتباعه في جميع الإجراءات والمعاملات المصرفية وتتبع أهداف وقيم مصرف أبو ظبي الإسلامي من مفاهيم عظيمة تدور حول: اليسر والاتقان ميزته، الوضوح والشفافية أسلوبه، المنفعة المشتركة هدفه، كرم الضيافة والسماحة خلقه، قيم الشريعة هديه، وجميع هذه القيم تتجلى لكافة عملائه وفق أفضل الممارسات. (زايدي ، 2016 - 2017 ، الصفحات 206 - 207)

2.4. حساب نسب مخاطر السيولة لمصرف أبو ظبي الإسلامي: سنتطرق هنا لحساب نسب مخاطر السيولة لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول 2: يمثل نسبة اجمالي النقد إلى اجمالي الأصول لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

الوحدة: %

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي النقد / إجمالي الأصول	16,12	17,41	14,96	15,73	15,33	15,85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف أبو ظبي الإسلامي (2016-2021)

الشكل 1: يمثل نسبة اجمالي النقد إلى اجمالي الأصول لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

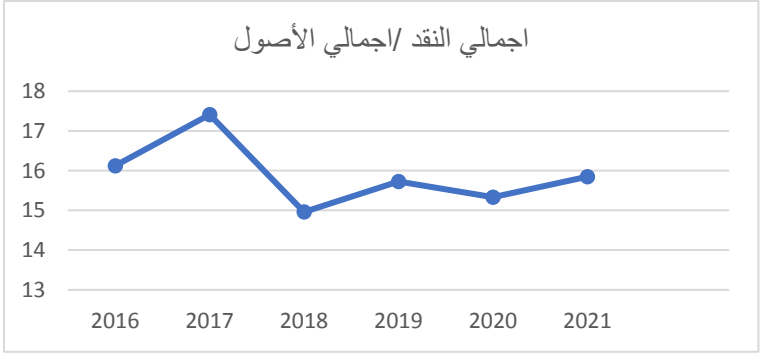

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 2

تعبر هذه النسبة عن نسبة تغطية السيولة النقدية لمخاطر المصرف والملاحظ من خلال الشكل السابق أن معدلها بين 14 % و17% فهي تعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها مصرف أبو ظبي الإسلامي التزاماته المختلفة، حيث نلاحظ ارتفاعها من 16,12 % إلى 17,41 % بسبب زيادة في النقد والأرصدة لدى المصارف بقيمة 1688866 ألف درهم امراتي وزيادة في الموجودات بقيمة 1387874 ألف درهم امراتي وهذا ما أدى إلى زيادة النسبة بـــ 1,29 %، وانخفضت سنة 2018 إلى 14,96 % بسبب انخفاض في النقد والأرصدة لدى المصارف بقيمة 2736000 ألف درهم امراتي وارتفاع في اجمالي الموجودات بقيمة 1516316 ألف درهم امراتي وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة السيولة بـــ 2,45 %، ومن سنة 2019 إلى سنة 2021 ارتفعت وبقيت ثابتة تقريبا عند 15 % حيث وصلت أكبر نسبة سنة 2021 قدرت بـــ 15,85 % ، وعلى العموم يمكن القول أن نسبة اجمالي النقد إلى اجمالي الأصول لمصرف أبو ظبي الإسلامي قادر على تغطية مخاطره من خلال السيولة النقدية.

الجدول 3: يمثل نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى اجمالي الأصول لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

الوحدة: %

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول	5,66	8,83	5,19	5,17	5,42	10,98

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف أبو ظبي الإسلامي (2016-2021)

الشكل 2: يمثل نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى اجمالي الأصول لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

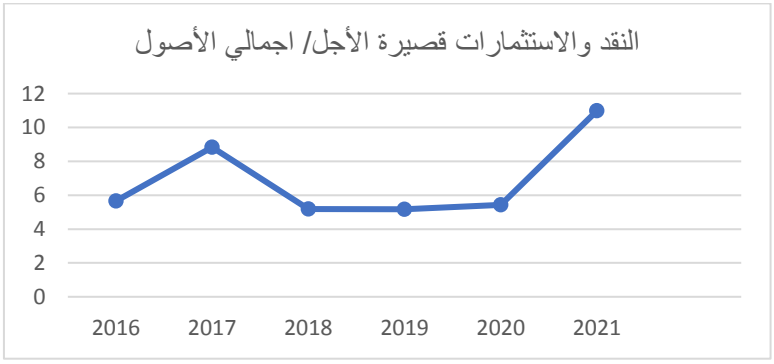

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 3

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل ارتفعت من 5,66 % سنة 2016 إلى 8,83 % سنة 2017 نتيجة ارتفاع قيمة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل بقيمة 3942951 ألف درهم امراتي وزيادة اجمالي الأصول بقيمة 587874 ألف درهم امراتي وهذا ما أدى إلى ارتفاع النسبة بـــ 3,17 %، وفي سنة 2018 انخفضت هذه النسبة إلى 5,19 % بسبب انخفاض في قيمة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل بقيمة 4379616 ألف درهم امراتي ارتفاع في اجمالي الأصول 1916316 ألف درهم امارتي، وبقيت ثابتة لمدة سنتين 2019 و 2020 عند 5 % لتصل أكبر قيمة لها 10,98 % سنة 2021 بسبب ارتفاع في قيمة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل بقيمة 8525094 ألف درهم امراتي وارتفاع في اجمالي الأصول بقيمة 11674085 ألف درهم امراتي وهذا ما أدى إلى زيادة النسبة من سنة 2018 إلى سنة 2021 بـــ 5,79 %، وعلى العموم فإن مصرف أبو ظبي الإسلامي له القدرة على تغطية مخاطر السيولة من النقد والاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى سيولة لمواجهة التزاماته في الآجال المحددة.

الجدول 4: يمثل نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

الوحدة: %

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي القروض / إجمالي الودائع	5,21	3,68	4,12	2,42	3,72	3,22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف أبو ظبي الإسلامي (2016-2021)

الشكل 3: يمثل نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

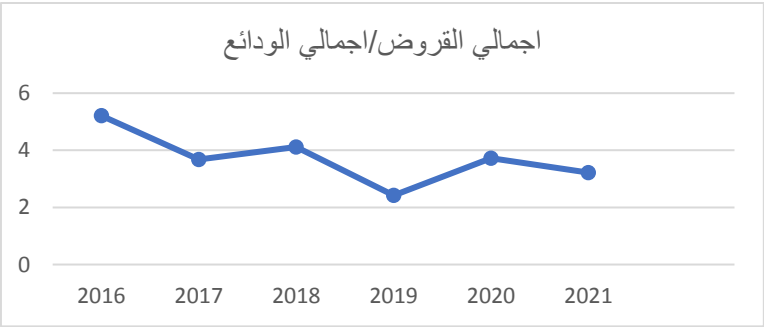

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 4

إن نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع (نسبة التوظيف) لمصرف أبو ظبي الإسلامي متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث كانت أكبر نسبة سنة 2016 وقدرت بـــ 5,21 % ثم انخفضت سنة 2017 إلى 3,68 % وذلك بسبب انخفاض القروض بقيمة 1465657 ألف درهم امراتي وزيادة الودائع بقيمة 1189867 ألف درهم امراتي وهذا ما أدى إلى انخفاض النسبة بـــ 1,53 %، وفي سنة 2018

ارتفعت إلى 4,12 % بسبب ارتفاع القروض بقيمة 449696 ألف درهم امراتي وزيادة الودائع بقيمة 400128 ألف درهم امراتي وهذا أدى إلى زيادة النسبة بـ 0,44 %، لتنخفض مرة أخرى سنة 2019 إلى 2,42 % وتعتبر أقل نسبة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب انخفاض القروض بقيمة 1676776 ألف درهم امراتي وزيادة الودائع بقيمة 1000528 ألف درهم امراتي وهذا ما أدى إلى انخفاض النسبة بـ 1,7 %، وترتفع النسبة سنتي 2020 و2021 عند 3 %، ومن خلال دراسة نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع لمصرف أبو ظبي الإسلامي فإن النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة وهي تدل على انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف.

الجدول 5: يمثل نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

الوحدة: %

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول المتداولة / إجمالي الودائع	29,18	31,51	30,39	30,05	29,55	28,58

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف أبو ظبي الإسلامي (2016-2021)

الشكل 4: يمثل نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الودائع لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

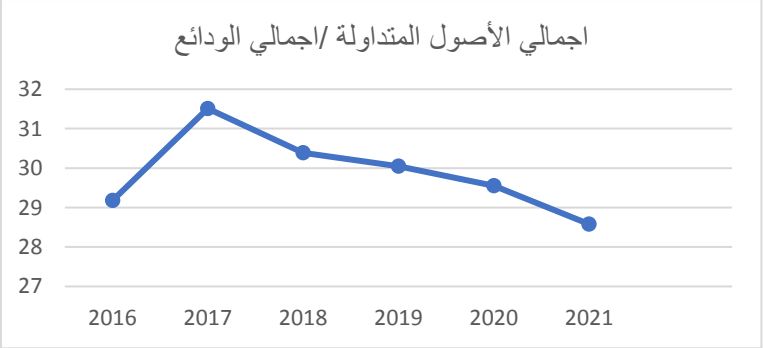

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 5

من الشكل السابق نلاحظ ارتفاع في نسبة الأصول المتداولة إلى اجمالي الودائع من 29,18 % سنة 2016 إلى 31,51 % سنة 2017 أي بنسبة 2,33 % وذلك بسبب زيادة الأصول المتداولة بقيمة 2677580 ألف درهم امراتي وزيادة في اجمالي الودائع بقيمة 1189867 ألف درهم امراتي، وبعدها بدأت فالانخفاض من سنة 2018 إلى غاية 2021 حيث وصلت أقل نسبة 28,58 % أي انخفاض بنسبة 2,93 % وذلك بسبب انخفاض في الأصول المتداولة بقيمة 186558 ألف درهم امراتي وزيادة في اجمالي الودائع بقيمة 9607484 ألف درهم امراتي، ومن هنا فإن نسبة الأصول المتداولة إلى اجمالي

الودائع لمصرف أبو ظبي الإسلامي مقبولة خلال فترة الدراسة وهي تعكس انخفاض مخاطر السيولة وذلك لقدرته في مواجهة التزاماته المستحقة عن طريق الأصول المتداولة.

الجدول 6: يمثل نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

الوحدة: %

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول المتداولة / الودائع الجارية	92,36	96,27	95,10	99,23	94,97	90,67

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف أبو ظبي الإسلامي (2016-2021)

الشكل 5: يمثل نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)

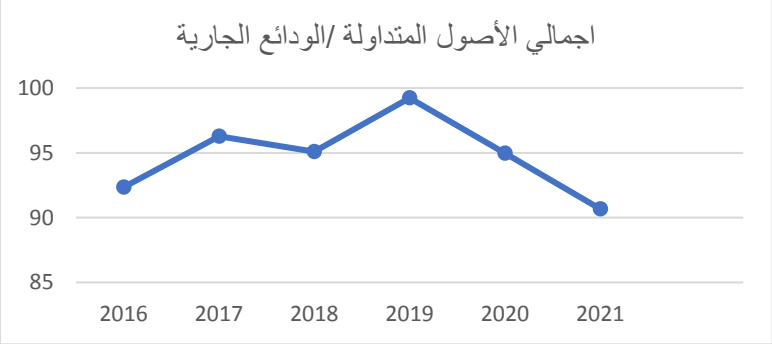

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 6

من الشكل السابق نلاحظ ارتفاع في نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية من 92,36 % سنة 2016 إلى 96,27 % سنة 2017 بسبب ارتفاع الأصول المتداولة بقيمة 2677580 ألف درهم امراتي وارتفاع في الودائع الجارية بقيمة 1513550 ألف درهم امراتي هذا ما أدى إلى الزيادة بنسبة 3,91 %، وتنخفض قليلا سنة 2018 إلى 95,10 % لترتفع مرة أخرى وتصل إلى أعلى نسبة وهي 99,23 % سنة 2019 أي زيادة بنسبة 4,13 % بسبب انخفاض الأصول المتداولة بقيمة 31036 ألف درهم امراتي وانخفاض في الودائع الجارية بقيمة 1367441 الف درهم امراتي، وتنخفض النسبة خلال سنتين 2020 و 2021 لتصل إلى أقل نسبة 90,67 % سنة 2021 بسبب ارتفاع الأصول المتداولة بقيمة 580646 ألف درهم امراتي وارتفاع في الودائع الجارية بقيمة 3838485 ألف درهم امراتي أي انخفاض بنسبة 8,56 %، وعلى العموم فان نسبة الأصول المتداولة إلى الودائع الجارية لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال سنوات الدراسة فهي عالية وتعكس قدرة المصرف لتغطية مخاطر السيولة الناتجة عن سحب الودائع الجارية بواسطة الأصول المتداولة.

من خلال دراستنا للنسب المختلفة لمخاطر السيولة لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021) يمكننا القول إن نتائج النسب مقبولة وهي تعكس قدرة مصرف أبو ظبي الإسلامي على التحكم في مخاطر السيولة.

5. تحليل النتائج:

من دراستنا للموضوع يمكننا اثبات صحة أو نفي فرضيات فيما يلي:

- إن من أسباب مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية عوامل داخلية (التركيز على الودائع قصيرة الأجل وعرض مرتفع لبنود خارج الميزانية ...الخ)، بالإضافة إلى عوامل خارجية (أزمات اقتصادية مفاجئة، اضطرابات سياسية، انخفاض الثقة في القطاع المصرفي...الخ)، كما توجد عوامل أخرى خاصة بالمصارف الإسلامية كتواجد محدود للسوق بين المصارف يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك التعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة يجعل المصارف الإسلامية معرضة للمخاطر...الخ. وهذا ما ينفي الفرضية الأولى أن أسباب مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية هي العوامل الداخلية والخارجية فقط؛

- أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المبادئ لإدارة مخاطر السيولة في المصارف، كما قامت بتعديل اتفاقية بازل الثانية ببازل الثالثة ومن بين ما جاءت به هذه الاتفاقية اصدار نسبتين للسيولة في المصارف نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، وقامت المؤسسات المالية الإسلامية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدورهما بإصدار مبادئ ومعايير لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية أن المؤسسات الدولية أصدرت معايير ومبادئ لإدارة مخاطر السيولة؛

- بعد دراسة مؤشرات مخاطر السيولة في مصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)، أثبتت النتائج الإيجابية لهذه المؤشرات أن مصرف أبو ظبي الإسلامي له قدرة عالية على مواجهة مخاطر السيولة في حال ما إذا تعرض لها، كما أنه يمتلك محفظة مالية يمكن تسييلها بسرعة إذا واجه مشاكل فالسيولة، وهذا يدل على أن مصرف أبو ظبي الإسلامي له كفاءة في إدارة سيولته من خلال التنبؤ وطرق تقدير المخاطر وحلها إذا تعرض لذلك، ومن هنا ننفي صحة الفرضية الثالثة وهي أن مصرف أبو ظبي الإسلامي يعاني من مخاطر في السيولة، ونثبت صحة الفرضية الرابعة أن مصرف أبو ظبي له القدرة على التحكم في مخاطر السيولة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة.

6. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، ومعرفة أسباب مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، وأهم المبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بالإضافة إلى المؤسسات الإسلامية المتمثلة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة مخاطر السيولة، ومعرفة التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية لإدارة هذه المخاطر سواء في جانب الأصول أو الخصوم، خصصنا دراستنا لتقييم مخاطر السيولة في مصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2016 – 2021) بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات السيولة، وتوصلنا إلى أنه يجب على المصارف الإسلامية أن تقوم بإدارة سيولتها بشكل جيد من أجل المحافظة على مكانتها في السوق الدولية وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

النتائج: من دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– مخاطر السيولة هي عدم قدرة المصرف الإسلامي على تلبية حاجات زبائنه من السيولة عند تاريخ الاستحقاق أو عدم قدرته على تسييل أصوله بأقل خسارة؛

– تعرض المصرف الإسلامي لمخاطر السيولة يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية وهذا يؤثر على نسبة ربحيته وسمعته في السوق؛

– هناك عدة عوامل مسببة لمخاطر السيولة في المصارف الإسلامية منها (الاعتماد على الودائع قصيرة الأجل، أزمات اقتصادية، انخفاض الثقة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى محدودية الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ...الخ)، ويتم قياس هذه المخاطر بعدة مؤشرات؛

– يوجد نوعين لمخاطر السيولة تتعرض لهما المصارف الإسلامية مخاطر سيولة التمويل ومخاطر سيولة السوق؛

– أصدرت المؤسسات الدولية الإسلامية متمثلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية معايير ومبادئ لإدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008 نتيجة إفلاس العديد من المصارف بسبب مخاطر السيولة؛

– لمصرف أبو ظبي الإسلامي القدرة على التحكم في إدارة مخاطر السيولة وهذا ما أثبتته مختلف المؤشرات التي قياسها خلال الفترة (2016-2021)؛

– يمتلك مصرف أبو ظبي الإسلامي محفظة من الأوراق المالية التي يمكن تسييلها وتحويلها إلى نقد في حالة تعرضه لمخاطر السيولة.

التوصيات: من النتائج السابقة نوصي بما يلي:

– ينبغي على المصارف الإسلامية الالتزام بمبادئ ومعايير المؤسسات الدولية (لجنة بازل، والمؤسسات الإسلامية الدولية) حول إدارة مخاطر السيولة؛

– يجب على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بمستوى من السيولة حسب توقعات كل مصرف دون المبالغة في ذلك لأنها تؤثر سلبيا على استثمارات وأرباح المصرف؛

– ضرورة التوفيق بين حجم الودائع والتزاماته أثناء تاريخ استحقاقها مع استثماراته حتى لا يتعرض لمخاطر السيولة؛

– على المصارف الإسلامية أن تتعاون فيما بينها في حالة وجود عجز في السيولة لدى مصرف وتوفرها لدى مصارف إسلامية أخرى؛

– يجب على المصارف الإسلامية استثمار أموالها في أدوات مالية قصيرة الأجل حتى يسهل تسييلها في حالة وجود عجز في السيولة؛

– ينبغي على المصارف تطوير سياسات وإجراءات متابعة السيولة وطرق قياسها حتى تتمكن من تغيير خططها لمعالجة مخاطر السيولة؛

– تطوير الأسواق المالية ذات الكفاءة حتى تساعد المصارف على إدارة سيولتها؛

– يجب على المصارف الإسلامية تطوير طرق إدارة مخاطر السيولة وذلك بالاعتماد على أحدث الوسائل للمحافظة سمعة المصرف واستمراريته في تحقيق أهدافه.

7. قائمة المراجع:

mohd ariffin , n. (2012, december). liquidity risk management and financial performance in malaysia: empirical evidence from islamic banks. *eced international journal of social xiences, 01*(01).

rouzi, r., & ferrari, p. (2022, december 24). *liquidity risk management in banks: economic and regulatory issues* . Récupéré sur https:// link. sprinnger. com/ chapter/ 10.1007/978.3.29581-21.

sabri, m., mehmet, a., rob, d., & elena, p. (2020, may). liquidity risk exposure and its determinants in the banking and seector: a coomparative analysis betwcen islamic, conventional and hybrid banks. *journal of international financial markets, institutions & money, 66*.

أحلام بوعبدلي ، و عائشة طبي . (جوان, 2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية والتقليدية دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة (2014–2011). *مجلة رؤى الاقتصاد*(08).

حدة فروحات ، عمر الفاروق زرقون ، و علي بن ساحة . (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية –دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2016–2011)–. *مجلة الباحث، 18*(01).

حمزة شاكر . (ديسمبر, 2020). تحليل وضعية السيولة في المصارف الإسلامية باستعمال معيار صافي السيولة للفترة (2015–2008). *مجلة التكامل الاقتصادي، 08* (04).

خلف محمد حمد . (2017). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسى تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(52).

خميسي قايدي ، و أمينة بن خزناجي . (جانفي , 2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية. *مجلة الابتكار والتسويق*(03).

رجاء رشيد عبد الستار . (2012). تقويم الأداء المالي لمصرف الرضيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(31).

رقية بوحيضر . (جوان, 2020). محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية. *مجلة التكامل الاقتصادي، 08*(02).

رقية شرون . (جوان, 2014). تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية. *مجلة الاقتصاد الصناعي*(06).

رقية شرون ، و محمود فوزي شعبوني . (2018). محددات مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري (2002 – 2015). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*(13).

زبير عياش . (ماي, 2013). إتفاقية بازل 3 كاساجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي. *مجلة العلوم الانسانية، 30* (31).

عبد القادر لباز ، و عبد الحميد بخاري . (2020). تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية المصرفية باستعمال مؤشرات التحليل المالي. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 06*(01).

عبد الله أحمد سفيان . (2015). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي . *جامعة اليرموك* . الأردن .

مجلس الخدمات المالية الإسلامية . (2012). المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية . *مجلس الخدمات المالية الإسلامية* .

مريم بونيهي . (2016). الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية. *مجلة الاقتصاد الجديد، 02*(15).

مريم زايدي . (2016 – 2017). اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي . *جامعة بسكرة* . علوم اقتصادية .

مصطفى سلام عبد الرضا ، علياء كاضم عيال ، و قاسم حميد ناصر . (2018). المرابحات الإسلامية وتأثيرها على مخاطر السيولة المصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني وإيلاف الاسلاميين. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 10*(04).